

سعادة رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي

واشنطن

يسعد مجلس الاعيان الاردني ان يقدم اليكم تحياته الطيبة ، ويعرب عن تقديره البالغ للمبادرة التي اتخذها مجلس الشيوخ الأمريكي الموقر من الدعوة لرفع الحصار على الاسلحة المفروضة ظلماً على شعب البوسنة والهرسك ، ويأمل مجلس الاعيان ان يأخذ هذا القرار مراحله الكاملة حتى يرفع الحصار ويتمكن هذا الشعب المحب للسلام من الحصول على الوسائل التي تمكنه من الدفاع المشروع عن نفسه وتحرير كامل ترابه الوطني امام حرب شاملة ، ارتكبت فيها فظائع بشعة تحت العالم المتحضر وبصره .

ان اكتمال مبادرتكم الشجاعة وقيام الولايات المتحدة بدورها القيادي في ردع العدوان وحرمانه من احراز أي مكاسب اقليمية ، كفيل بأن يرد الثقة في النظام العالمي ، والقانون الدولي ، وميثاق الامم المتحدة ، ويعني العالم والاجيال المقبلة من كوارث وحروب تحركها الدوافع المنصرية ، والتعصب الديني ، وسطوة الاقوياء على الضعفاء .

مع تكرار التحية والتقدير

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة السابعة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر
المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٦/٦ ذو
الحجة/١٤١٤ هجرية الموافق ١٧/٥/١٩٩٤ ميلادية .

(المجلد ٣١)

(العدد ٧)

- جدول الأعمال -

الصفحة

- ١- تلاوة الازادة الملكية السامية المتضمنة تعين معالي السيد احمد العقيلة عضواً في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٦/٥/١٩٩٤ .
- ٢- اقرار محضر الجلسة السابقة .
- ٣- الاجازات والاعتذارات :-
- أ- طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الله صلاح .

هكذا منه الاصل

الصفحة

- ب- طلب معذرة مقدم من معالي السيد ذوقان الهنداوي .
 ج- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر .
 د- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور معن ابو نوار .
 هـ- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .
 و- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد السعود العدوان .
 ز- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي .
 ط- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شيبيلات .
 ي- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ مشهور ابو تابه .

٤- الكتب الواردة .

- أ- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ ،
 المتضمن موافقة مجلس النواب على :
 - رد مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة
 ١٩٩٢ (احيل الى اللجنة المالية) .
 ب- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢٨) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ ،
 المتضمن موافقة مجلس النواب على :-
 مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ مع
 التعديل . (احيل الى اللجنة المالية) .
 ج- قرارات اللجان :-
 قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ ، بشأن مشروع قانون
 رقم () لسنة ١٩٩٤ ، قانون تعديل لقانون الامن العام .
 د- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

محضر الجلسة

- في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف
 من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/٥/١٧
 ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته السابعة
 من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية
 الاولى برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي
 وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد
 صالح الزعبي .
 وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
 ١- معالي السيد عبد الله صلاح .
 وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
 ١- معالي السيد ذوقان الهنداوي .
 ٢- معالي الدكتور جمال ناصر .
 ٣- معالي الدكتور معن ابو نوار .
 ٤- معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .
 ٥- سعادة السيد محمد عودة القرعان .
 ٦- سعادة السيد احمد السعود العدوان .
 ٧- سعادة الدكتور اشرف الكردي .
 ٨- سعادة الدكتور غيث شيبيلات .
 ٩- سعادة الشيخ مشهور ابو تابه .
 وحضر من الحكومة :-
 ١- دولة الدكتور عبد السلام الجالي : رئيس
 الوزراء ووزير الخارجية .
 ٢- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس
 الوزراء ووزير التعليم العالي .
 ٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير
 العدل .
 ٤- معالي الدكتور جواد العناني : وزير
 الاعلام ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء .
 ٥- معالي السيد احمد العقابله : وزير
 الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
 ٦- معالي السيد سلامة حماد : وزير
 الداخلية .
 ٧- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة
 للشؤون القانونية والبرلمانية .
 ٨- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير
 النقل .
 ٩- معالي الدكتور فواز ابو الغم : وزير
 دولة .
 ١٠- معالي الدكتورة ريم خلف : وزيرة
 الصناعة والتجارة .
 ١١- معالي الدكتور عبد الزراق النصور :
 وزيراً الأشغال العامة والإسكان .

محضر الجلسة

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور تصدر اردتنا بما هو آت :-

يعين معالي السيد احمد العقيلة عضواً في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٥/١٦ .

١٩٩٤/٥/١٠ .

وزير الداخلية رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس : تُهنئ معالي الاخ احمد العقيلة بالارادة الملكية السامية وثقة جلالة الملك وتمنئ له التوفيق ونرجو أن يتلو القسم ، يؤدي القسم .

دولة رئيس المجلس : النصاب قانوني واصل بدء الجلسة وجدول الاعمال .

السيد الامين العام :

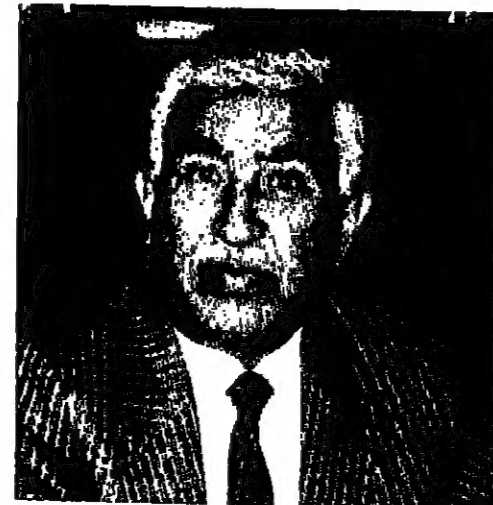


اولاً : تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة تعيين معالي السيد احمد العقيلة عضواً في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٥/١٦ .

((وهنا وقف الجميع))



السيد احمد العقيلة :



اقسم بالله العظيم أن اكون مخلصاً للملك والوطن وأن احافظ على الدستور وأن أخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة إلي حق القيام .

(هنا جلس الجميع)

السيد الامين العام :

٢- اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣- الاجازات والاختلافات :

أ- طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عبد الله صلاح .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

تحية واحترام وبعد ، ارجو التكرم بالعلم بأنني سأكون خارج البلاد من تاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ ولغاية ثلاثة اسابيع مع فائق الاحترام والتقدير .

السيد الامين العام تدرج على جدول اعمال الجلسة القادمة .

العين

عبد الله صلاح

ب- طلب معلة مقدم من معالي العين السيد ذوقان الهنداوي .

ج- طلب معلة مقدم من معالي العين الدكتور عبد اللطيف عريبات .

د- طلب معلة مقدم من سعادة السيد محمد عودة القرعان .

هـ- طلب معلة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي .

دولة السيد احمد اللوزي ، رئيس مجلس الاعيان .

تحية طيبة وكل عام وانتم بالف خير وهنا أرجو ان اعلمكم انني سأغادر الاردن ولمدة اسبوعين اعتباراً من ١٩٩٤/٥/١٧ الى فرنسا وبريطانيا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

د. اشرف الكردي

و- طلب معلة مقدم من سعادة السيد

هكذا من الفصل

احمد السعد العبدوان .

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٤- تلاوة الكتب الواردة .

أ- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- رد مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٩ / ١٧٢٧

التاريخ : ١٤١٤ / ١٢ / ٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٥ / ١٦ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لمجلس النواب الثاني عشر والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ الموافقة على رد مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ .

أبعث الى دولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلس الاعيان لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة المالية ، هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

((وهذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات كما يحاله المجلس الى لجنته المالية)) .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات كما رده مجلس النواب

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الصناعة والتجارة .

البنك المركزي : البنك المركزي الاردني .

المؤسسة : المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات .

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة .

المادة ٣- ينشأ في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات) يكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال وايرام العقود واجراء التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها والقيام باعمالها وان تقاضي وتقاضي وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها النائب العام او اتي مخام توكله لهذه الغاية .

المادة ٤-

يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ولها ان تنشئ فروعاً في سائر انحاء المملكة وان تعين الوكلاء والمراسلين داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥-

تهدف المؤسسة الى تشجيع الصادرات الوطنية من سلع وخدمات وتنميتها وذلك عن طريق تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدر الاردني وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون وتحقيقاً للغايات المقصودة منه تعني الصادرات الوطنية من السلع ما يلي :-

هكذا من الأصل

أ- المنتجات الزراعية والحيوانية التي تكون المملكة منشأها .

ب- المواد الخام والمواد الأولية من الثروات الطبيعية في المملكة .

ج- السلعة التي تم تصنيعها كلياً أو جزئياً في المملكة أو تم تصنيعها فيها ولا تقل نسبة الصنع المحلي لها عن (٤٠٪) .

المادة ٦-

للمؤسسة ان تقدم الضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ضد المخاطر التالية التي تتعرض لها الصادرات الوطنية ويشترط في ذلك ان يكون المصدر اردنياً سواء اكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً :-

أ- المخاطر التجارية :

ويقصد بها المخاطر التي يرجع سببها للمستورد بما في ذلك اوضاعه المالية كإفلاسه أو إعساره أو تعطله أو امتناعه عن تسديد ما استحق عليه للمصدر الاردني أو رفضه تسليم البضاعة المصدرة اليه ويشترط في ضمان هذه المخاطر ان يكون المصدر الاردني قد قام من جهته بتنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه تجاه المستورد كما حددها عقد التصدير .

ب- المخاطر غير التجارية :

ويقصد بها المخاطر التي يعود السبب في وقوعها للدولة التي صدرت اليها السلع أو الخدمات أو لاجراءات اتخذت من قبلها أو وقائع حدثت فيها ومن ذلك ما يلي :-

١- الاجراءات التي اتخذتها السلطات في دولة المستورد وادت إلى عجزه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الاردني كالتأميم والمصادرة ونزع الملكية .

٢- الاضطرابات الاهلية العامة في الدولة التي صدرت اليها السلع أو الخدمات والاعمال العسكرية والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها وادت إلى عدم تمكن المستورد من الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الاردني أو كانت سبباً في تأخره عن ذلك الوفاء .

٣- اقدام سلطات الدولة المستوردة على إلغاء استيراد الصادرات الوطنية أو وقفة .

٤- منع سلطات دولة العبور مرور الصادرات الوطنية عبر أراضيها .

٥- استيلاء سلطات الدولة المستوردة أو دولة العبور على الصادرات الوطنية أو مصادرتها أو حجزها .

٦- الاجراءات التي اتخذتها السلطات في دولة المستورد وادت إلى منع تحويل قيمة الصادرات الوطنية بالعملة المتفق عليها في عقد التصدير أو تأخير تحويلها أو فرض سعر صرف تمييزي لها يضر بحقوق المصدر الاردني .

المادة ٧-

أ- تتولى المؤسسة ضمان المخاطر التجارية للصادرات الوطنية لحسابها الخاص وعلى مسؤوليتها .
ب- للمؤسسة ان توفر ايا من عمليات الضمان ضد المخاطر غير التجارية على مسؤوليتها كما وان لها ان توفر تلك العمليات لحكومة المملكة بناء على طلبها وبالنسبة عنها ، وذلك بالشروط التي يحددها مجلس الوزراء ، وتحمل الحكومة مسؤولية تغطية الخسائر التي تنجم عن الضمان في هذه الحالة .

المادة ٨-

ذ- لا تسري احكام الضمان المنصوص عليها في هذا القانون على أي مخاطر تجارية أو غير تجارية الا اذا كان ذلك الضمان وشروطه والمخاطر المشمولة به مبنية بموجب عقد تم تنظيمه وابرامه بمقتضى احكام هذا القانون بين المؤسسة والمصدر قبل التصدير ، ويكون هذا العقد قابلاً للتظهير بموافقة المؤسسة .

ب- تكون عملة الوفاء لالتزامات المؤسسة تجاه المؤمن له هي الدينار الاردني على انه يجوز بموافقة البنك المركزي ان تكون عملة الوفاء بغير الدينار الاردني .

المادة ٩-

يتناول التعويض في حال تحققه المخاطر المشمولة بالضمان الخسائر التي تتجاوز (١٥٪) خمس عشرة بالمئة من مجموع المبلغ المضمون .

المادة ١٠-

يحدد بنظام السقف الاجمالي للضمانات التي تقدمها المؤسسة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .

هكذا من الأصل

المادة ١١-

للمؤسسة إعادة تأمين عقودها لدى أي من المؤسسات أو الشركات العربية والدولية المتخصصة.

المادة ١٢-

تحل المؤسسة محل المؤمن له اذا قامت بالتعويض عليه او وافقت على تعويضه وفقاً لاحكام هذا القانون وذلك فيما يكون للمؤمن له من حقوق تجاه الغير .

المادة ١٣-

أ- يكون رأسمال المؤسسة المصرح به (١٠.٠٠٠.٠٠٠) عشرة ملايين دينار مقسماً على عشرة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار واحد ويتم الاكتتاب بها على النحو التالي :-

١- (٧.٠٠٠.٠٠٠) سبعة ملايين سهم تكتسب بها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة بالخصص والنسب التي يحددها مجلس الوزراء لكل منها .

٢- (٣.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثة ملايين سهم تكتسب بها البنوك المرخصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات التأمين العاملة في المملكة واي هيئة معنوية اخرى معنية بشؤون التصدير وامور التجارة وذلك وفق الاسس والترتيبات التي يقرها الوزير .

ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس زيادة رأس مال المؤسسة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة او تخفيضه .

المادة ١٤-

تسدد قيمة الاسهم على قسطين متساويين يدفع الاول منهما عند الاكتتاب ويدفع القسط الثاني وفقاً للترتيب الذي يقرره المجلس .

المادة ١٥-

يتولى ادارة شؤون المؤسسة وتنظيم اعمالها :-

أ- مجلس ادارة .

ب- مدير عام .

ج- جهاز تنفيذي من الموظفين والمستخدمين .

المادة ١٦-

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يؤلف المجلس عند العمل بهذا القانون على النحو التالي :-

١- الوزير رئيساً

٢- نائب محافظ البنك المركزي الذي يسميه المحافظ نائباً للرئيس

٣- الامين العام لوزارة المالية عضواً

٤- الامين العام لوزارة التخطيط عضواً

٥- الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة عضواً

٦- المدير العام لمؤسسة التسويق الزراعي عضواً

٧- المدير العام لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية . عضواً

٨- المدير العام للمؤسسة عضواً

٩- ممثلان عن القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء عضواً

بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين .

ب- بعد اكتمال الاكتتاب في اسهم المؤسسة ينضم الى المجلس ثلاثة اعضاء آخرين يمثلون البنوك المرخصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات التأمين المساهمة في رأس مال المؤسسة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في اختيار ممثل او ممثلي شركات التأمين وتنسيب محافظ البنك المركزي من اختيار البنوك المرخصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، على ان يراعى في ذلك الاختيار نسبة مساهمة كل من تلك الجهات في المؤسسة وتستمر عضوية مثلها او ممثليها في المجالس مدة سنتين .

هكذا من الفصل

المادة ١٧-

يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ، ويكون اي اجتماع يعقده قانونياً اذا حضره ثلثا الاعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم ، ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .

المادة ١٨-

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة .

ب- اقرار برامج الضمان والتأمين التي تقدمها المؤسسة لما في ذلك تحديد الصادرات من السلع والخدمات للوهلة لاستخدام هذه البرامج ونسبة التغطية وسقوف الائتمان والضمانات والمطالبات .

ج- اعداد مشاريع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الاساسي للمؤسسة والنظام المالي ونظام الموظفين والمستخدمين فيها .

د- تحديد معدل الاقتساط الواجب على المصدرين دفعها عن كل نوع من انواع الضمان للمخاطر المشمولة بهذا القانون ، على ان يأخذ المجلس في تحديد ذلك المعدل بعين الاعتبار المتطلبات العالية للمؤسسة والنققات والالتزامات المترتبة عليها .

هـ- اقرار الموازنة السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية والارباح والخسائر والتقرير السنوي للمؤسسة .

و- استثمار اموال المؤسسة .

ز- اصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بالادارة الداخلية للمؤسسة بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ح- تعيين لجان من اعضائه يعهد اليها ببعض صلاحياته او القيام باعمال مهم معينة وله ان يضم اليها اي من موظفي المؤسسة للاستعانة بخبراتهم دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

ط- تعيين مدققي حسابات المؤسسة وتحديد اتعايبهم .

المادة ١٩-

تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضورهم اجتماعاته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٢٠-

يعين المدير العام للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٢١-

تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول من السنة نفسها باستثناء السنة الاولى التي يجوز للمجلس ان يضمها الى السنة المالية التالية لها .

المادة ٢٢-

أ- تدير المؤسسة اعمالها على اسس تجارية سليمة وتعمل على تغطية متطلباتها المالية ونفقاتها والالتزامات المترتبة عليها من الموارد المالية الخاصة بها ، وتمسك حساباتها وقيدوها بالطريقة التي يقرها المجلس على ان تراعي في ذلك قانون الشركات المعمول به .

ب- يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية وذلك بالإضافة الى مدققي حسابات المؤسسة .

المادة ٢٣-

تسري على المؤسسة احكام قانون الشركات المعمول به وذلك في الامور غير المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٤-

تقدم المؤسسة الى مجلس الوزراء خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء سنتها المالية تقريراً شاملاً لنشاطها مع بيان يتضمن كامل موجوداتها ومطلوباتها ونسخة من حساباتها الختامية مصدقة من مدققي حساباتها .

هكذا من الأصل

المادة ٢٥-

توزع الارباح السنوية الصافية للمؤسسة على المساهمين فيها وذلك بعد الاقتطاعات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٢٦-

تقتطع المؤسسة (١٠٪) من ارباحها السنوية الصافية يخصص لحساب الاحتياطي الاجباري على ان لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لحساب هذا الاحتياطي في اي وقت رأس مال المؤسسة وللمجلس ان يقرر اقتطاع جزء من هذه الارباح يحدد نسبته او مقداره لحساب الاحتياطي الاختياري .

المادة ٢٧-

أ- تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .
ب- تعفى عقود الضمان التي تبرمها المؤسسة او تصدرها والوثائق المتعلقة بتلك العقود وما تتقاضاه من اقساط وتؤديه من تعويض من رسوم طوابع الواردات واي ضرائب او رسوم اخرى تترتب عليها بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٢٨-

يكون للمؤسسة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين ويتولى البنك المركزي توفير ذلك الجهاز للمؤسسة خلال السنة الاولى من ممارستها لعملها ، وذلك عن طريق انتداب عدد من موظفيه ومستخدميه للعمل لدى المؤسسة او اعارتهم لها .

المادة ٢٩-

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الخاص بتنظيم الضمان الذي تتولاه المؤسسة بمنتهى احكام هذا القانون بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية .

المادة ٣٠-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

صالح الزعبي

امين عام مجلس الأمة

مكتبة مجلس النواب

السيد الامين العام :

ب- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم
(١٧٢٨) تاريخ ١٧/٥/١٩٩٤ ، المتضمن
موافقة مجلس النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة
الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ مع التعديل .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٢٨

التاريخ : ١٤١٤/١٢/٥ هـ

الموافق : ١٦/٥/١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من
الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى
لمجلس النواب لمجلس النواب الثاني عشر
والمعقبة بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٤ الموافقة على
مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الاردنية
للاستثمار لسنة ١٩٩٤ ، معدلاً .

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من
مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على
مجلس الاعيان ، لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على احواله الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

((هذا هو نص مشروع القانون رقم
() لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون المؤسسة
الأردنية للاستثمار كما احواله المجلس الى لجنته
المالية)) .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار كما أقره مجلس النواب

المادة (١) :-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع
القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :-

تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص
التالي :

أ. تنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الأردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير
ويكون لها شخصية اعتبارية وذات استقلال مالي وإداري ولها أن تقوم بجميع
التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ولها أن تقاضي وتقاض
بهمه الصفة وأن تنيب عنها النائب العام أو أي محام يختاره المجلس .

المادة (٣) :-

تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :

اولاً : بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي :

يناط بالمجلس صلاحية الاشراف العام على المؤسسة والعمل على تحقيق الغايات التي انشئت من
اجلها ولتحقيق ذلك يتولى القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

ثانياً : بالغاء عبارة (وهيئاتها العامة) الواردة في الفقرة (و) منها :

ثالثاً : باضافة الفقرة (ط) بالنص التالي اليها :

ط- تفويض من ينوب عنه بالتوقيع من اعضاءه أو من موظفي المؤسسة على العقود والمعاملات
والاجراءات التي يتخذها المجلس أو يوافق عليها .

هكذا عند الاصل

المادة (٤) :-

تعديل المادة (٨) من القانون الاصيلي بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بالفقرتين التاليتين ب ، ج بالنص التالي :-

ب. يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ .

ج. يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :

- ١- تطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .
- ٢- اعداد مشروع الموازنة التقديرية والحسابات الختامية والتقارير السنوية ورفعها الى المجلس .
- ٣- الاشراف على موظفي المؤسسة ومستخدميها وادارة جميع اجهزتها .
- ٤- اعداد التقارير الخاصة بأعمال المؤسسة ووضعها المالي ورفعها الى المجلس .
- ٥- ممارسة صلاحيات امر الصرف في المؤسسة وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن .
- ٦- تعيين ممثلي المؤسسة في اجتماعات الهيئات العامة للشركات - التي تساهم فيها المؤسسة .
- ٧- اتي صلاحيات اخرى يفوضها له المجلس او تناط به بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة (٥) :

يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٩)

- أ. يكون للمؤسسة موازنة تقديرية لانفاقها الرأسمالي والجاري عدا الاستثمارات .
- ب. تنظم المؤسسة حساباتها بصورة اصولية حسبما يقرر المجلس ويقوم ديوان المحاسبة بتدقيقها وللمجلس ايضاً تعيين مدقق حسابات - قانوني لهذا الغرض .
- ج. تنظيم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها يرفع الى مجلس الوزراء مع الموازنة العامة والحسابات الختامية .

المادة (٦) :

الغاء نص المادة (١٠) من القانون الاصيلي والاستعاضة عنه بالنص التالي :

المادة (١٠)

أ. تحول المؤسسة الى الخزينة العامة صافي الارباح السنوية المتأنية من مساهماتها بعد تغطية نفقاتها .

ب. تقوم المؤسسة بأعادة استثمار ارباحها الرأسمالية التي تحققت سنوياً من بيع الاسهم ،

والمجلس

الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان يحول جزءاً من الارباح الرأسمالية للخزينة على ان لا تتجاوز تلك النسبة عن ٥٠٪ من قيمة الارباح الرأسمالية لتلك السنة .

صالح الزعبي

أمين عام مجلس الأمة

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصح

٥- قرارات اللجان :

دولة رئيس المجلس : معالي مقرر اللجنة
القانونية .

السيد احمد الطراونة مقرر اللجنة
القانونية :



كما حضر الاجتماع معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية وذلك للنظر في مشروع القانونين المعدلين لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤ ، والمدمجان بمشروع واحد من قبل مجلس النواب، وإحال على اللجنة من مجلس الأمان لدراسته وأعطاء القرار اللازم بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة بالمشروع ، قررت اللجنة قبوله كما ورد من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع التعديل	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٧٨- بـ لا يجوز توقيع الضمان المذكورين على من مضى للمدة الزمنية المقررة لكل منهم والباقي في أدناه : ٣ سنوات ملغى إلى ثلاث سنوات ٢ سنوات ملغى أول إلى ثلث سنين ٤ سنوات ملغى إلى واحد ٤ سنوات ملغى إلى مقدم ٤ سنوات غير أنه يجوز توقيع الضمان من رتبة مقدم أو مفيد لمصلحة الرتبة التي عليها إذا أمضى مدة ستين كحد أقصى، رتبة وتوزعت فيه الشروط الواردة في المادة ٢٤ من القانون .	المادة (١) - يسمي هنا القانون (قانون معدل القانون الامم لعام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ للامم اية فيما يلي ، القانون الاصلي وما مرأه عليه من تعديلات كتاتون واحد ، ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٣- باقى نفس الفترة (ب) من المادة (٢٨) من القانون الاصيل وبماضن منه بالحق التالي :- بـ مع مراعاة استكمال المادة (٢٤) من هذا القانون لا يجوز توقيع الضمان من الرتب المذكورة فيما يلي الى الرتب الاعلى منها كل مضى للمدة الزمنية التالية على الاعلى : الثلاث سنوات ملغى ثلاث سنوات ملغى اول أربع سنوات مذهب فما فوق	موافقة الموافقة (٧) بـ إضافة مادة (وكل منهم) بعد مادة (مضى للمدة الزمنية التالية الواردة في الفقرة . (ب))	قرار المجلس النيابي

day 4 150

قوار اللجنة	قوار مجلس النواب	لادة كما وردت في مشروع الصيقل	لادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة	<p>لادة ٣- بقي نص لادة (٤٧) من القانون الاصيل ويستلزم منه بالنص التالي :- لادة ٤٧- أ. يعطى الضابط الذي تنهى خدمته راتب شهرين مع العلاوات وراتب واحدة فقط وذلك بالاحالة الى ما هو مسموح عليه في لادة (٤٦) من هذا القانون . ب. يعطى الضابط الذي تنهى خدمته بالاحالة على الضابط او الرتبة اثناء وجوده في الخدمة مكافأة تعادل راتب ستة اشهر على اساس الراتب الاصيل الشهري الاخير وذلك بالاحالة الى ما هو مسموح عليه في الفترة (١) من هذه لادة وتبلغ جلة المكافأة ثلثه واحدة مهما تمتعت حالات استعفاء واحالة على الضابط .</p>	<p>لادة ٤٧- - يعطى الضابط الذي تنهى خدمته علاوة على ما ذكر بالقوة السابقة راتب شهرين مع العلاوات .</p>

قوار اللجنة	قوار مجلس النواب	لادة كما وردت في مشروع الصيقل	لادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>لادة (٤) ٨. اعادة صياغة طلبها لتمسح بالنص وتشكل التالي :- ٨. الاحالة على الضابط : تجري احالة الضابط على الضابط على اساس الراتب الاصيل للرتبة التي تلي رتبة مباشرة تلي التي مروءها على الاسس التالية وهي : - لادة (٥) موافقة كما وردت</p>	<p>لادة (٤) - بقي نص الفترة (٨) من لادة (٧٢) من القانون الاصيل ويستلزم منه بالنص التالي :- ٨. الاحالة على الضابط وتجرى احالة الضابط على الضابط على اساس الراتب الاصيل للرتبة التي تلي رتبة مباشرة تلي التي مروءها على الاسس التالية : أ. رتبة ملازم و ملازم اول اذا اقصى في رتبة مدة ثلاث سنوات . ب. من رتبة ققيب فما فوق اذا اقصى في رتبة مدة أربع سنوات . لادة (٥) - بقي نص الفترة (١) من لادة (٨٠) من القانون الاصيل ويستلزم منه بالنص التالي :- أ. يحول الضابط لمدة الفترة مدير ادارة الشؤون القانونية (بصفت مستشاراً عاماً) ومساعدوه والمعاون المأمون ومعاونات الضبط فيها .</p>	<p>لادة ٧٢- تجرى خدمة الفئود متبعة بعد صدور قرار من المرجع النقص عملاً بأحكام هذا القانون او أي تشريع آخر في احد الحالات التالية : - الاحالة على الضابط وتجرى احالة الضابط على الضابط على اساس الراتب الاصيل للرتبة التي تلي رتبة مباشرة تلي التي مروءها على الاسس التالية : أ. من رتبة عقيد فما فوق اذا اقصى في رتبة مدة ست سنوات . ب. من رتبة رائد فما فوق اذا اقصى في رتبة مدة أربع سنوات . لادة ٨٠- أ. يحول الضابط لمدة الفترة للمستشار المالي والمعاون المأمون ومعاونات الضبط فيها .</p>

هكذا منه الاصل

في هذا القرار القرار ضمنى الدمج
فوافقت عليه اللجنة دمج القانونين مع بعض
لأنه الحقيقة هم قانون واحد لكن جاء في
وقتين مختلفين ، فذهب مجلس النواب الى
دمج القانونين هذا صحيح ووافق المجلس على
ذلك .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
جودت السبول .

السيد جودت السبول :



شكراً سيدي الرئيس ، فقط انا قصدت
ان اقترح اعفاء معالي المقرر من تلاوة مواد
مشروع القانون ، والاكتفاء بالاشارة اليها مادة
مادة تمهيداً لاتخاذ المجلس الموقر ما يراه مناسباً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، استاذ
جودت هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء
معالي المقرر من تلاوة القانونين ؟ ، شكراً

لكم .

السيد المقرر : القانون يتعلق في أول
مادة هي المتقاعدين والضباط في الامن العام
نفس المشروع الذي وضعناه للقوات المسلحة
فوافقت اللجنة على ما ورد في مشروع
الحكومة .

دولة رئيس المجلس : اذاً المادة الأولى
هي تسمية القانون هل يوافق المجلس الكريم ؟
وافق المجلس الكريم على المادة الأولى شكراً
لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية اللجنة وافقت
عليه كما ورد من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على المادة الثانية كما وردت من مجلس
النواب ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣) كما
جاءت في مشروع الحكومة وكما جاءت من
النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً
لكم سيدي .

السيد المقرر : يا سيدي كذلك في
الصفحة الأخيرة المادة (٧٢) اقربناها كما
وردت معدلة كما وردت من مجلس
النواب .

دولة رئيس المجلس : ايضاً المادة الرابعة

هل يوافق المجلس الكريم على المادة الرابعة كما
جاءت من مجلس النواب ؟ شكراً
لكم .

السيد المقرر :

المادة (٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة
القانونية ؟ شكراً لكم .

القانون بمجموعة هل يوافق المجلس
الكريم عليه ؟ شكراً لكم وبالاجماع .
« هذا هو نص القانون المعدل لقانون
الامن العام لسنة ١٩٩٤ كما وافق عليه المجلس
وكما يرسل للحكومة » .

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٥٦

التاريخ : ١٧ / ٥ / ١٩٩٤

الموافق :

دولة رئيس الوزراء الألفخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم أ م / ١ / ٢٩٧٨ تاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٤ ، المتضمن (مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤)

وكتاب دولتكم رقم أ م / ٣٧٤٩ تاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٩٤ المتضمن (مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤) .

قرر مجلس الاعيان بجلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٩٤ الموافقة على (مشروع قانوني الامن العام لسنة ١٩٩٤) ودمجها كقانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ ، كما ورد من مجلس النواب (مع التعديل) .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليهما ودمجهما في قانون واحد في جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ كما وردا من الحكومة وبالتعديل المذكور .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور وبالصيغة النهائية ، راجياً التفضل بأتمام المراسيم الدستورية عليه .

واقبلوا احترامي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون الأمن العام

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
ب- مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون لا يجوز ترفيع الضباط من الرتب المذكورة فيما يلي الى الرتب الاعلى منها قبل مضي المدة الزمنية التالية لكل منهم على الاقل :

ملازم (٣) ثلاث سنوات

ملازم اول (٣) ثلاث سنوات

نقيب فما فوق (٤) اربع سنوات

المادة ٣-

يلغى نص المادة (٤٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٤٧ -

أ- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته راتب شهرين مع العلاوات ولمرة واحدة فقط وذلك بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٤٦) من هذا القانون .

ب- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالاحالة على التقاعد او الوفاة اثناء وجوده في الخدمة مكافأة تعادل رواتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير وذلك بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وتدفع هذه المكافأة لمرة واحدة مهما تعددت حالات استخدامه واحالته على التقاعد .

هكذا من الاصل